ممَّا يجوز في غير القرآن

ـ دراسة نحوية ـ

أ.م.د.خزعل فتحي زيدان*

تأريخ التقديم:٢٠١٢/٩/٢٧ تأريخ القبول:٢٠١٢/١١/٧

للقرآن الكريم أسلوبه الخاص في التعبير عن المعنى القرآني المُراد ، وقدرة هذا الأسلوب على تحديد المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وحاليه وتمييز إلى غير ذلك على وفق نظام لغوي دقيق في تأليف الكلمات وبناء الجُمل " فعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره النظر إلى الكلمة وصيغها ومحلها كونها مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً"(١) .

وقد تتعدد الأوجه الإعرابية للكلمة الواحدة في التركيب فيجيز النحويون وجهين أو أكثر في الإعراب، وما ذلك إلاّ أنّ لكل وجه معنى ليس في الوجه الآخر ، إنّ هذه الإجازة لهذا التوجيه أو ذاك صدر عنهم بوعي نحوي ونضج مستندين في ذلك إلى حجج وأدلة فهم، إذا اختلفوا في وجه من وجوه الإعراب من جواز أو منع فإنّ هذا الاختيار يعود إلى اختيار الوجه الذي يتسق مع المعنى القرآني، فدراسة النص القرآني تستوجب فهمه فهماً دقيقاً واستنطاقه استنطاقاً واعياً يعتمد على اتساق الكلمات وتآلفها كشفاً للمعنى القرآني وبياناً له ، من هنا كان القرآن الكريم مُعْجزاً، أعجز الثقلين" أعجزتهم مزايا ظهرت لهم في نظمه وخصائص صادفوها في سياق لفظه، وبدائع راعتهم من مبادئ آيه ومقاطعها ومجاري ألفاظها ومواضعها" (٢) .

---

* قسم اللغة العربية / كلية التربية / جامعة الموصل .

(١) الإتقان في علوم القرآن : ٢ / ٢٦٠ .

(٢) دلائل الإعجاز : ٣٧ .

وإذا كان العلماء قد أشاروا إلى كثرة ورود عدد من الظواهر النحوية في القرآن الكريم وتكرارها معبرين عن ذلك بعبارات منها قولهم:" ومثل هذا كثير في القرآن" [١]، وذلك لارتباط النحو العربي ارتباطاً وثيق الصلة بالقرآن الكريم، إليه يلجأ النحويون واللغويون وإليه يحتكمون في توجيه آياته وإعرابها ، قال أبو حيان : (ت ٧٤٥ هـ): "وهكذا تكون عادتنا في إعراب القرآن الكريم لا تسلك فيه إلا الحمل على أحسن الوجوه وأبعدها في التكلف وأسوغها في لسان العرب"[٢]، وعلى هذا لا يجوز أن يعرض القرآن الكريم على قواعد البشر من نحويين وبلاغيين، إنما العكس"نحتكم إلى كتابنا الأكبر في التوجيه الإعرابي في الكتاب المحكم نعرض عليه قواعد النحويين والبلاغيين ولا نعرضه عليها ولا نأخذ بتأويل لعلماء السلف على صريح نص وسياقه لتسوية قواعد الصنعة النحوية وضوابط علوم البلاغة"[٣] .

وهذا هو المذهب الصحيح في إعراب كلام الله وتوجيهه توجيهاً نحوياً ، فهو أعلى قمة في الفصاحة والبلاغة والبيان فإذا أجاز النحاة وجهاً في إعراب نص شعري أو نثري وتساهلوا فيه لا يعني أنهم يجيزون هذا الوجه في القرآن الكريم، لأنّ هذا الجائز ربما لا يوافق القرآن لا معنىً ولا شرعاً، فأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) تساءل مستغرباً في توجيه ﴿أَدۡنَىٰ﴾ في قوله تعالى:﴿أَتَسۡتَبۡدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدۡنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيۡرٌۚ﴾[٤] بعد أن ذكر أقوال العلماء فيها قال: "وهذا الذي ذكرناه إنّما يجوز في الشعر ولا يجوز في الكلام

(١) معاني القرآن ، للفراء : ١ / ٣٥ . وينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٦٠ .
(٢) البحر المحيط : ١ / ١٥٩ .
(٣) التفسير البياني للقرآن الكريم : ١ / ١١ .
(٤) سورة البقرة ، من الآية : ٦١ .

فكيف في كتاب الله ﷻ" [١] وردّ أبو حيان متسائلاًعن قول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في أنّ (الكاف) اسم بمعنى (مثل) في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ﴾ [٢]، لأنّ ذلك لا يجوز في الكلام فكيف يجوز في القرآن [٣]، إنّ النحاة كان لهم جهد مبارك في إعراب القرآن الكريم، ووقفت الصنعة النحوية في عدد من الآيات عاجزة أمام ما أشكل عليهم فوجهوها توجيهات نحوية عبّرت عن إجتهاد علمي دقيق في إعرابها بما يخدم القرآن ونزّهوه من توجيهات أجازوها في غيره، على عكس صنيعهم في آيات أُخَر حين لا تستجيب لقواعدهم فيلجأون إلى تأويلات نحوية وتخريجات تقتضيها الصنعة النحوية، ولهذا قد يردّون قراءة أو رواية فيها أو يتأولون لعدد من الآيات تأويلات بعيدة مستعينين بالشعر لتعزيز توجيهاتهم ، ولعلّ هذا هو الذي دفع العلماء إلى إطلاق عدد من الأحكام التقويمية النحوية خصّوا بها توجيه عدد من آيات القرآن الكريم وهم يعربونها، وقد عبّروا عن ذلك بعبارات تستوقف القارئ المتأمل للغة القرآن من ذلك قولهم: " ويجوز في غير القرآن" [٤]، وقولهم:" لو كان في غير القرآن لجاز" [٥]، وقولهم : " لا يجوز في القرآن"[٦] وهو جائز في اللغة غير جائز في القرآن[٧]، وغير ذلك من عبارات عبّرت عن هذه الظاهرة، ويعني الجواز" أن تتعاقب حركتان

(١) إعراب القرآن : ١ / ٦٤ .
(٢) سورة البقرة ، من الآية : ٧٤ .
(٣) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٤٢٩ ، الكشاف : ١ / ١٥٦ .
(٤) إعراب القرآن ، للنحاس : ١ / ٤٠٠ ، ٢ / ٥٦٧ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج : ١ / ٢١ ، ١ / ٢٤٩ ، ١ / ٢٥١ ، ١ / ١٦٠ .
(٦) م . ن : ١ / ٦٤ .
(٧) م . ن : ٣ / ٢٧٣ .

إعرابيتان أو أكثر على كلمة بعينها في أسلوب معين متحد التركيب" [١]، وبتعبير أدق" هو إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب أو امتناع، وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه"[٢] .

إنّ هذا التصويب للأوجه النحوية جاء حفاظاً على فصاحة القرآن الكريم ومعانيه وإعجازه في اختيار أحسن الوجوه الإعرابية وأقواها، لأنّ النص القرآني ليس فيه الشاذ أو المكروه من لغات العرب وكلامها . قال أبو حيان: " لسنا كمن جعل كلام الله تعالى كشعر امرئ القيس وشعر الأعشى بحمله على جميع ما يحتمله اللفظ من وجوه الاحتمالات"[٣] فحري بالنحاة أن يستدلوا بآياته على قواعد النحو على عكس ما ذهب إليه عدد من النحاة في استدراكهم على صحة النص القرآني بنص شعري أو نثري، فإذا ما ذكروا توجيهاً لا يجوز في القرآن على حسب ما ذكروه في عدد من الآيات ، فإنّ ذلك يعني حفاظهم على قدسيته ومعانيه فأقروا ما يجوز فيه واستبعدوا مالا يجوز فيه على أنه يجوز في غيره كل هذا أو ذاك جعلنا نخصص بحثاً في تتبع هذه الظاهرة التي بدت واضحة ، ولا سيّما في الكتب التي تعني بإعراب القران ومعانيه وتفسيره وبعد جمع الايات القرانية الكريمة وتصنيفها نحوياً على وفق ما يجوز في غير القران ومناقشتها وتحليلها ومراعاة تسلسل ورودها في القران الكريم .قسم البحث على النحو الآتي:

١ ــ ما يجوز فيه الرفع .

٢ ــ ما يجو فيه النصب .

---

(١) الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى : ٢٥ وينظر : الأحكام التقويمية في النحو العربي : ١١٨ .

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ٥٩ .

(٣) البحر المحيط : ١ / ١٥٩ .

٣ ــ ما يجوز فيه الجر .

١ ـ ما يجوز فيه الرفع

١ ــ رفع ﴿ حَقًّا ﴾ في قوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ : [١] .

على معنى ذلك حق أجاز الزجاج رفع ﴿ حَقًّا ﴾ في غير القرآن [٢] واستقبح الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) الرفع على تقدير لي عليك المال الحق، أو لي عليك مال حق ، واستدرك على ذلك بقوله: "وكل ما كان في القرآن مما فيه نكرات الحق أو معرفته أو ما كان في معنى الحق فوجه الكلام النصب"[٣] .أما النصب فهو إمّا أن يكون ﴿ حَقًّا ﴾ نعتاً لمصدرمحذوف كتباً أو إيصاء حقاً أو مصدراً مؤكداً لمضمون الجملة على تقدير عامل محذوف : حق ذلك حقاً [٤]

وردّ أبو حيان ما ذهب إليه الزمخشري وابن عطية (ت ٥٤١ هـ) من أنّ ﴿ حَقًّا ﴾ مصدر مؤكد لمضمون الجملة على تقدير حق ذلك حقاً على أنه خارج عن التوكيد [٥] وفي باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله مثّل له سيبويه قولهم:"هذا عبد الله حقاً، وهذا زيدٌ الحق لا الباطل" ثم قال: "وأمّا الحق والباطل فيكونان معرّفة بالألف واللام ونكرة لأنهما لم ينزلا منزلة ما لم يتمكن من المصاد" [٦]، وفرّق ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) بين ما يكون فيه المفعول المطلق مؤكداً لنفسه وما يكون مؤكداً لغيره ومثّل لذلك بقولهم: " له عليّ ألف

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٨٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢١٧ ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٧ .

(٣) معاني القرآن : ١ / ١٥٤ .

(٤) ينظر : الكشاف /٢٢٢,المحرر الوجيز:٢/٩٧,الدر المصون ٢/٩٧

(٥) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٥ .

(٦) الكتاب : ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

درهم اعترافاً، وللآخر هــذا عبد الله حقاً "[1]، فجملة هذا عبد الله حقّاً جملة لــم تحتمل ســوى دلالة الالتزام بالإقــرار وجاء المصدر ليؤكد الحقيقــة الثابتة فيها فكأنّ الجملة كررت مرتين [2]

ويبدو أنّ ﴿ حَقًّا ﴾ هنا أفادت ثبوت نظر وتحقيق وليس ثبــوت فــــرض ووجوب بدلالة قوله تعالى : ﴿ عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ على الندب، لأنه لو كان فرضاً لكان على جميع المسلمين[3] .

هذا إذا خاف المتقي تقصيراً مما يتوقع تلفه ممــا يجــب المبــادرة بكتبــه والوصية به ، لأنه إذا سكت عنه كان تضييقاً له وتقصيراً منه [4] وعلــى هــذا يرجح النصب في ﴿ حَقًّا ﴾ على أنه مصدر فــي معنــى ﴿ كُتِبَ ﴾ لأنّ معنــى كتــب الوصية وجوبها وأحقيتها، فجاء النصب على نحو قولنا قعدت جلوســاً [5] ، وليس في الرفــع هذه الدلالة التي فيها الوجوب والإلزام ، ولهذا لم يجــز فــي القرآن الرفع في ﴿ حَقٌّ ﴾ على تقدير ذلك حق، أو لي عليك المال الحق، أو لــي عليك مالٌ حق –والله أعلم– .

٢ــ رفع ﴿ مُطْمَئِنِّينَ ﴾ فــي قولــه تعــالى : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ فِي ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾ [6] :

---

(١) شرح المفصل : ١ / ١١٦ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل : ٢ / ١٢٩ .
(٣) ينظر : الجامع لاحكام القران ١٧٩/٢ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ٢٦ ، الدر المصون : ١ / ٢٥٦ .
(٥) ينظر : م . ن ٢ / ٢٦ .
(٦) سورة الاسراء(بني اسرائيل) ، الآية : ٩٥ .

أجاز النحاس رفع ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾ في غير القرآن على أنه نعت للملائكة على معنى لو كان في الأرض ملائكة يمشون لا يعبدون الله ولا يخافونه ، لأنّ المتعبد الخائف لا يكون مطمئناً [١] .

في هذه الآية خطاب للرسول محمد ﷺ وللناس كافة من أنه لو كان في الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لأنزل الله عليهم من السماء ملكاً رسولاً [٢] ، لأنه لما كان المشي والاطمئنان في الأرض من صفة البشر جاء الخطاب لهم بأنهم لو كانوا ملائكة لنزّل الله عليهم ملكاً ولما كانوا بشراً أرسل الله إليهم بشراً مثلهم [٣]، وجاءت الآية على معنى التوبيخ والتلهف من النبي محمد ﷺ متعجباً منهم فما شاء الله فعل [٤]، وعلى هذا جاء النصب في ﴿مُطْمَئِنِّينَ﴾ على أنه حال من الضمير في ﴿يَمْشُونَ﴾ وتكون ﴿يَمْشُونَ﴾ صفة للملائكة ، أمّا الرفع فهو أن تكون﴿كَانَ﴾ تامة بمعنى وجد وحصل وأن يكون ﴿يَمْشُونَ﴾ خبر و ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ متعلق به ،أو أن يكون الخبر (مطمئنون) ويمشون صفة وهذان الوجهان ضعيفان [٥]، فاستبعد الرفع لأنه لا يتسق مع المعنى ، فضلاً عن أنه وجه ضعيف . والله أعلم .

٣ ــ رفع ﴿ءَاخِذِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ۞ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ﴾[٦] :

---

(١) ينظر : إعراب القرآن : ٢ / ١١٩ .
(٢) ينظر : جامع البيان : ١٥ / ١٩٢ .
(٣) ينظر : التحرير والتنوير : ١٣ / ٢١٣ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٦ / ٧٩ .
(٥) ينظر : الدر المصون : ٤ / ٤٢٠ .
(٦) سورة الذاريات ، الآيتان : ١٥ ،١٦.

انطلق الزجاج (ت ٣١١ هـ) من المعنى القرآني في إجازته رفع ﴿ ءَاخِذِينَ ﴾ في غير القرآن على معنى : إنّ ﴿ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ آخذون ما آتاهم ربهم في جنات وعيون ، فضلاً عن أنّ المصحف لا يخالف [١] .

من المفيد القول إنّ قراءة ابن أبي عبلة جاءت برفع ﴿ ءَاخِذِينَ ﴾ [٢] مع أنّ النصب أكثر [٣] ، ووجه النصب أنه حال على معنى : أنّ المتقين في جنات وعيون في حال أخذهم ما آتاهم ربهم [٤] ، وهو كقولنا فيها رجلٌ قائماً ، وكذلك فيها زيدٌ قائماً فيها فانتصب (قائم) باستغناء رجل وزيد ب (فيها) [٥] .

وتساءل العكبري (ت ٦١٦ هـ) عن مجيء الظرف خبراً لـ ﴿ إِنَّ ﴾ في هذه الآية و ﴿ ءَاخِذِينَ ﴾ حالاً وعكس ذلك في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ [٦] ﴾ [٧] .

ما ذكره العكبري سبق أن أجاب عنه ابن شقير (ت ٣١٧ هـ) في باب النصب على الاستغناء ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ۞ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [٨]، فإنه نصب ﴿ فَٰكِهِينَ ﴾ على الاستغناء وتمام الكلام لأننا إذا

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٤٣ ، إعراب القرآن ، للنحاس : ٣ / ٢٤٩ .
(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١٤ / ١١ .جاء الرفع في(اخذون) على تقدير هم اخذون ينظر معجم القراءات د.عبد اللطيف الخطيب :١٢٩/٩
(٣) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ٣٠٩ ، البحر المحيط : ٨ / ١٣٤ .
(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ٤٤ .
(٥) ينظر : الكتاب : ٢ / ١٢٥ .
(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١١٧٩ .
(٧) سورة الزخرف ، الآية : ٧٤ .
(٨) سورة الطور ، الآيتان : ١٧ ، ١٨ .

سكتنا بعد قوله : ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَنَعِيمٍ ﴾ فقد تـمَّ الكلام واستغنى عمّا يجئ بعده فنصب ما بعده ، أمّا قوله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱلْمُجْرِمِينَ فِى عَذَابِ جَهَنَّمَ خَٰلِدُونَ ﴾ فإنّه رفع ﴿ خَٰلِدُونَ ﴾ على خبر ﴿ إِنَّ ﴾ ، وكذلك ﴿ إِنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴾ [١] فترفع ﴿ فَٰكِهُونَ ﴾ لأنه خبر ﴿ إِنَّ ﴾ ولأنّ الكلام لم يتم دونه [٢] .

وعلى هذا المعنى أيضاً أجاز النحاس في غير القرآن نصب ﴿ قَٰعِدُونَ ﴾ على الحال لتمام الكلام [٣] في قوله تعالى : ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ ﴾ [٤] .

يتضح مما سبق أنّ للمعنى دوراً رئيساً في نصب ﴿ ءَاخِذِينَ ﴾ على الحالية ومجيء الظرف خبراً ، لأنّه محط الفائدة زيادةً في الطمأنينة والاستقرار [٥]، واستبعد الرفع في (آخذون) لأنّ المعنى القرآني استوجب النصب ، ولهذا لم يجز في هذه الآية بعد تقليب العلماء الكلام على ما يحتمله النص القرآني ومالا يحتمله .

٤ ــ رفع ﴿ خَيْرًا ﴾ في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ﴾[٦] :

نفى الزجاج رفع ﴿ خَيْرًا ﴾ في هذه الآية على أنه جائز في غير القرآن ، ورجّح النصب على أنه الأجود ولا يجوز في القرآن غيره [٧]، ما لم يجزه الزجاج

---

(١) سورة يس ، الآية : ٥٥ .
(٢) ينظر : المحلي وجوه النصب : ٥٤ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٣٢٠
(٤) سورة المائدة ، من الآية : ٢٤ .
(٥) ينظر : الدر المصون : ٦ / ١٨٥ .
(٦) سورة المزمل ، من الآية : ٢٠ .
(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٩٠ .

ورد قراءة لمحمد بن السميفع وأبي السمال على أن يكون ﴿هُوَ﴾ ابتداء و ﴿خَيْرًا﴾ خبره والجملة تسد مسد المفعول الثاني لتجدوه [1] .

وفي مثل هذا قال سيبويه " واعلم أنّ ﴿هُوَ﴾ لا يحسن أن يكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه بالمعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام " [2] . وأجاز الزمخشري أن تكون ﴿هُوَ﴾ فصلاً وإن لم تقع بين معرفتين" لأنّ (أفعل من) أشبه في امتناعه من حروف التعريف المعرفة " [3] .

وتُعْرب ﴿هُوَ﴾ فصلاً أو بدلاً أو توكيداً، و﴿خَيْرًا﴾ المفعول الثاني [4]، وخطّأ السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ما ذهب إليه العكبري من أنه بدل لأنه إذا كان كذلك فيلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب [5]، وأشار سيبويه إلى الرفع في مثل هذا الموضع على أنه مذهب كثير من العرب فيكون مبتدأ وما بعده خبر ومثّل لذلك بقولهم أظن زيداً أبوه خيرٌ منه ، ووجدت عمراً أخوه خيرٌ منه [6] ويبدو أنها لغة تميم يرفعون هذا ويجعلون الضمير مبتدأ وما بعده خبراً [7] ، يتضح مما سبق أنه على الرغم من أنّ الرفع في ﴿خَيْرًا﴾ يجوز في العربية ، فضلاً عن أنّ الرفع لغة، إلاّ أنه لم يجز؛ لأنّ النصب في هذه الآية هو الأجود.

---

(١) ينظر: المحرر الوجيز: ١٥ / ١٦٩ . وتنظر : القراءة في الكشاف : ٤ / ٦٣١ ، البحرالمحيط:٨ / ٣٥٧ ، الدر المصون : ٦ / ٤١٠ .معجم القراءات د.عبد اللطيف الخطيب ٥٢/١٠

(٢) الكتاب : ٢ / ٣٩٢ .

(٣) الكشاف : ٤ / ٦٣١ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٢ / ١٢٤٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون : ٦ / ٤١٠ .

(٦) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٩٢ ، المقتضب : ٤ / ١٠٤ .

(٧) ينظر : المحلى وجوه النصب : ١٤٢ .

٢ ـ ما يجوز فيه النصب:

١ ـ نصب ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ في قوله تعالى : ﴿مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ۝ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ﴾ [١] :

أجاز الزجاج في الكلام نصب ﴿ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ ﴾ على تقدير: تركهم صُمَّاً بُكْماً عُمْياً ، واحترز من هذا الإعراب على أنَّ المصحف لا يخالف بقراءة لا تروى ، فضلاً عن أنّ الرفع أقوى في المعنى وأجزل في اللفظ [٢]، وما لم يجزه الزجاج استحسنه الأخفش[٣] .

ووجه النصب إمّا بالفعل تركهم أو على الذم [٤]، أو النصب على الحال من الضمير في ﴿مُهۡتَدِينَ ﴾ [٥]، أو من الضمير في ﴿يُبۡصِرُونَ ﴾ [٦]، أو على تقدير أعنى [٧]، من هذه الوجوه ما ليس فيها تعيين لأوصاف المنافقين لأنها متعلقة بالعمل بما قبلها، وما قبلها هو من أوصاف المستوقدين إلاّ في حالة عودة الضمير في ﴿نُورِهِمۡ ﴾ على المنافقين آنذاك تكون هذه الأوصاف للمنافقين في حالة تمام الكلام عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ﴾ [٨] .

---

(١) سورة البقرة ، الآيتان ١٧ ، ١٨ .
(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٨٩ .
(٣) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٤٩ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء : ١ / ١٦ ,الجامع لاحكام القران ١٤٩/١ .
(٥) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ١٨٧ .
(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤ .
(٧) ينظر : البيان في غريب إعراب القرآن : ١ / ٦٠ .
(٨) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢١٧ .

ومن المفيد القول إنّ النصب جاء على قراءة عبد الله بن مسعود (رضي الله عنه) وحفصة أم المؤمنين(رضى الله عنها) على تقدير: تركهم في ظلمات لا يبصرون صماً بكماً عمياً [١] .

إنّ الحكم بعدم جواز هذا التوجيه أو ذاك في النص القرآني عند عدد من العلماء لا يعني كذلك عند الجميع إذ إنّ قسماً منها وجوه صحيحة أجازها الآخرون، إمّا لأنّ لها أصلاً في النحو العربي ، أو أنها جاءت على قراءة من القراءات القرآنية على نحو ما جاء في توجيه النصب في هذه الآية، وتبقى مسألة انتقاء الوجه الذي يخدم النص القرآني مسألة مهمة لدى العلماء وعلى هذا ضعّف ابن عطية (ت ٥٤١ هـ) النّصب على الذم في هذه الآية [٢] ليجئ الرفع بعد انقطاع النصب في ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَّا يُبْصِرُونَ﴾ على الاستئناف في ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [٣] .

ويبقى الرفع هو الأقوى على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي هُم (صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ) لأنه يجوز تعدد الخبر على الرغم من أنّ هناك خلافاً بين العلماء في تعدد الخبر [٤]، فالاخبار عنهم بالصم والبكم والعمي جاء على المجاز؛ لأنهم لم يقبلوا الحق أو أنهم وُصفوا بتعاطيهم التصامم والتباكم والتعامي من غير أن يكونوا متصفين بشيء منها، فجاء التنبيه على فساد اعتقادهم أو على المبالغة في ذمهم على أنهم أسوأ حالاً من البهائم وأشبه حالاً بالجمادات التي لا تسمع ولا تتكلم ولا تبصر[٥]. -والله أعلم-

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ١١١ ، المحرر الوجيز : ١ / ١٨٧ ، البحر المحيط : ١ / ٢١٧.معجم القراءات .د.عبد اللطيف الخطيب ٥٤/١

(٢) ينظر : المحرر الوجيز : ١ / ١٨٧ .

(٣) ينظر : مجاز القرآن : ٢٦ .

(٤) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٤ ، الدر المصون : ١ / ١٣٣ .

(٥) ينظر : البحر المحيط : ١ / ٢١٦ .

٢ ــ نصب ﴿وَيْلٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [١] :

على تقدير (جعل الله ويلاً) أجاز الزجاج نصب (ويلاً) في غير القرآن ، وما ذلك إلاّ لأنّ الرفع أجود في العربية على معنى قد ثبت له الويل[٢] قال سيبويه: " فهذه الحروف كلها مبتدأ مبني عليها ما بعدها والمعنى فيهنّ انك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك ولست في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها وفيها ذلك المعنى، كما أنّ حسبك فيها معنى النهي، وكما أنّ رحمةَ الله عليه في معنى رحمه الله، فهذا المعنى فيها" [٣]؛ وعلى هذا أُجيز الابتداء بهذه الأسماء ؛ لأنها ليست أخباراً في المعنى، وإنما هي دعاء، قال ابن يعيش: "فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة... والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر، وإذا نصبت كأنك تعمل في حال حديثك في إثباتها" [٤] نفهم من كلام ابن يعيش أنّ الرفع في ﴿وَيْلٌ﴾على أن تكون جملة اسمية تدل على الثبوت، أمّا النصب في (ويلاً) فهي جملة فعلية قد حذف عاملها لتدل على التجدد والاستمرار .

بقي أن نقول إنّ الرفع في ﴿وَيْلٌ﴾ يُشترط فيه أن يكون الاسم الواقع بعدها مقترناً باللام ، أمّا إذا كان من دون اللام فلا يكون إلاّ النصب ويلٌ لزيدٍ، ولو ألقيت اللام لقلت (ويلَ زيدٍ)و (ويحَ زيد)[٥] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية : ٧٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٤٣ ، ٥ / ٢٧٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ٣٠،وينظر: المقتضب : ٣ / ٢٢٠ ــ ٢٢١، ارتشاف الضرب : ٢ /٦٣

(٤) شرح المفصل : ١ / ٨٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١ / ١١٨ .

٣ ــ نصب ﴿ فَٱتِّبَاعٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ فَمَنۡ عُفِيَ لَهُۥ مِنۡ أَخِيهِ شَيۡءٞ فَٱتِّبَاعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيۡهِ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ (١) :

أجاز الزجاج نصب (اتباعاً)و (أداءً) في غير القرآن على تقدير: (فليتبع اتباعاً ويؤد أداءً) وصوّب ذلك بقوله: "ولكن الرفع أجود في العربية وهو على ما في المصحف وإجماع القرّاء فلا سبيل إلى غيره "(٢)، وأجاز الفرّاء الرفع والنصب في ﴿ فَٱتِّبَاعٌ ﴾ متخذاً من المعنى والحكم الشرعي في وجهي الرفع والنصب على الخصوص والعموم، فالرفع فيه خطاب عام للبشر ، كأنه قال من فعل هذا فعليه هذا، والنصب على هذا الأمر الذي يقع وليس بدائم نحو قولك: للرجل إذا أخذت في عملك فجداً جداً وسيراً سيراً على غير العموم وإنما كالشيء الواجب على من أتاه وفعله، ولذا قال في قوله تعالى: ﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾(٣)، "فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب فعله، فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهليلاً وتكبيراً وصدقاً عند الوقعة...كأنّه حثٌّ لهم وليس بالمفروض عليهم أن يكبروا ، وليس شيء من هذا إلاّ نصبه جائز على أن توقع عليه الأمر"(٤)

(١) سورة البقرة ، من الآية : ١٧٨ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١٢٥ .
(٣) سورة محمد ، من الآية : ٤ .
(٤) معاني القرآن : ١ / ١٠٩٨ .

، وعلى هذا جاء الرفع في ﴿ فَٱتِّبَاعٌ ﴾ على تقدير فعلية إتباع بالمعروف [١]، أو على تقدير فالواجب والحكم [٢] .

أو على تقدير فليكن اتباع [٣]، وردّ أبو حيان إضمار ﴿ كَانَ ﴾ على أنه ضعيف، لأنّ لإضمار كان شروطاً، فهي لا تضمر إلاّ بعد إنْ الشرطية أو ﴿ لَوْ ﴾ حيث وجود الدليل على إضمارها [٤] .

ويبدو أنّ النصب في (إتباعاً) جاء على تقدير فعل ليفيد التجدد والاستمرار ، فكأنّ الطلب يحتاج إلى تجدد أيضاً وليس الرفع كذلك ، ففيه معنى الثبوت ، ولذا قال السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ): "ولا أدري ما الفرق بين الرفع والنصب إلاّ ما ذكروه من أنّ الجملة الاسمية أثبت وآكد، فيمكن أن يكون مستند ابن عطية هذا " [٥] .

٤ ـ نصب ﴿ قَلِيلٌ ﴾ في قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [٦] :

أجاز الزجاج نصب (قليل) في غير القرآن على معنى ما فعلوه استثنى قليلاً منهم [٧]، والنصب في ﴿ قَلِيلًا ﴾ جاء قراءة قرآنية على نفي الفعل وجعل ما بعد

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للأخفش : ١ / ١٥٧ ، معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٢٥ ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ١٤٥ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز: ١ / ٨٩ ، البحر المحيط: ٢ / ١٦، الدر المصون: ١ / ٤٥٢

(٣) ينظر : الكشاف : ١ / ٢٢٢ .

(٤) ينظر : البحر المحيط : ٢ / ١٦ .

(٥) الدر المصون : ١ / ٤٥٢ . وينظر : المحرر الوجيز : ١ / ٨٩ .

(٦) سورة النساء ، من الآية : ٦٦ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٥٩ .

﴿إِلَّا﴾ كالمنقطع في أول الكلام [١]، أما الرفع فهو على جعل الفعل لهم على تقدير: فعله قليل منهم وهو استثناء قليل من كثير [٢] .

وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا قوله: " ما أتاني أحد إلاّ زيد ، وما مررت بأحد إلاّ زيدٍ وما رأيت أحداً إلاّ زيداً، جعلت المستثنى بدلاً من الأول كأنك قلتَ ما مررت إلاّ بزيد " [٣]، ففي الجملة (ما أتاني أحد إلاّ زيدٌ) المنفية تحتمل في العربية النصب على الاستثناء (ما أتاني أحد إلاّ زيداً) والرفع على البدلية في (زيد)، لكن المعنى ليس واحداً في الوجهين، ولهذا فرّق ابن يعيش بين دلالة الرفع والنصب ، فقال في الاستثناء المنفي" والفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام أحدٌ إلاّ زيد إنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثني فضلة، كما تنصب المفعول به، وإذا أبدلته منه كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد وكان ذكر الأول كالتوطئة" [٤] .

ولم يفرّق ابن الخباز (ت ٦٣٩ هـ) بين البدل والنصب على أنّ المعنى واحد لكن في الإبدال مشاكلة بين إعراب المستثنى وإعراب المستثنى منه [٥] .

ويبدو أنّ رفع ﴿قَلِيلٌ﴾ في هذه الآية هو الوجه في النفي لأنّ في ﴿فَعَلُوهُ﴾ اسماً معرفة فنفى الفعل عنهم أولاً ليثبته لما بعد ﴿إِلَّا﴾[٦]، وهذا ما عليه أغلب

---

(١) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ١٦٦ ، (قرأ السبعة (**ما فعلوهُ إلاّ قليلٌ**) رفعاً . إلاّ ابن عامر فإنه قرأ (**ما فعلوهُ إلاّ قليلاً**) بالنصب) . ينظر : السبعة في القراءات : ٢٣٥ ، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها : ١ / ٣٩٢ .

(٢) ينظر : مجاز القرآن : ٦ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٣١١ .

(٤) شرح المفصل : ٢ / ٨٧ .

(٥) توجيه اللمع : ٢١٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ١٦٦ .

العلماء ، إذ رجّحوا البدل على الاستثناء [١]، وهو كذلك لأنّ الرفع أجود عندهم ، فاللفظ أولى من المعنى وهو يشتمل على المعنى على حد قول القرطبي [٢] ، أما النصب فهو على الرغم من أنه يجوز على أصل الاستثناء، إلاّ أنّ المعنى القرآني اقتضى الرفع على نحو ما فسرناه، إذ فيه توبيخ عظيم لا يدل عليه النصب – والله أعلم– .

٥ ــ نصب ﴿مُبَارَكٌ﴾ في قوله تعالى : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [٣] :

أجاز الزجاج والنحاس والعكبري، والقرطبي (ت ٦٧١ هـ) نصب ﴿مُبَارَكٌ﴾في غير القرآن، وقيّد الزجاج النَّصب في غير القراءة على أنّ المصحف لا يخالف" [٤] .

جاء النصب في ﴿مُبَارَكٌ﴾ على الحال من الضمير في﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ أو من النكرة الموصوفة ﴿كِتَٰبٌ﴾ [٥]، مع ملاحظة أنه قد تقدم الوصف بالجملة ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾ على الوصف بالمفرد ﴿مُبَارَكٌ﴾ [٦]؛ لأنّ الأهم في هذا السياق وصفه بالإنزال لأنه قد جاء بعد إنكارهم الإنزال [٧] .

---

(١) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣١١ ، المقتضب : ٤ / ٣٩٦ ، معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٥٩ ، المحرر الوجيز : ٤ / ١٢٣ ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٣٧ .

(٢) ينظر : تفسير القرطبي : ٥ / ١٧٤ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية : ٩٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : ٢ / ٢٤٨ ، إعراب القرآن : ١ / ٣٨ ، التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥١٩ ،الجامع لاحكام القران٧/٢٧.

(٥) ينظر : معاني القرآن ، للفراء : ١ / ٣٦٥ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن : ١ / ٥١٩ .

(٧) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٨٢ .

وسياق الآية اقتضى الرفع في ﴿ مُبَارَكٌ ﴾ لأنّ هناك من أنكر إنزال الله ﷻ شيئاً على البشر ، فجاء الإخبار بإنزال الكتاب على الرسول محمد ﷺ ولمّا وقع الإنكار على الإنزال بدلالة قولهم ﴿ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ [1]، كان تقديم وصفه بالإنزال آكد من وصفه بالبركة ، لأنّ ما أنزل الله مبارك حتماً كأنها صفةً مؤكدةً تضمنها ما قبلها [2] .

ومن المفيد القول إنّ الصفة الأولى جاءت جملة فعلية ﴿ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ لأنّ الإنزال يتجدد وقتاً فوقتاً ، وجاءت الصفة الثانية اسماً صريحاً ﴿ مُبَارَكٌ ﴾ لأنّ الاسم يدل على الثبوت والاستقرار وهو مقصود هنا [3]، لأنّ وصفه بالبركة لا يفارقه أبداً ، فجاء ﴿ مُبَارَكٌ ﴾ بالرفع ليدل على هذا المعنى [4] .

ومن باب الشيء بالشيء يذكر ورود آية أخرى في هذا الوصف في قوله تعالى :﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[5]، إذ تقدم الوصف بالإنزال على وصفه بالبركة ، ولهذا لا يجوز إعراب ﴿ أَنزَلْنَٰهُ ﴾ حالاً من النكرة ﴿ ذِكْرٌ ﴾؛ لأنّ في ذلك تقييداً للبركة في حال الإنزال ، فضلاً عن أنّ الإشارة إليه لم تقع في حال الإنزال ، ولهذا يضعف من حيث المعنى وجه الحال[6] .

يتضح مما سبق أنّ هناك تلازماً بين التوجيه النحوي والمعنى ، وأنّ النحاة حين ينكرون وجهاً أو يقرونه ، فهذا يأتي من عنايتهم بالتركيب والوظائف

---

(١) سورة الأنعام ، من الآية : ٩١ .
(٢) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٨٢ .
(٣) ينظر : الدر المصون : ٣ / ١٢٠ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤ / ١٨٢ .
(٥) سورة الأنبياء ، من الآية ٥٠ .
(٦) مغني اللبيب : ٢ / ٤٢٩ .

النحوية التي تقوم بتنظيم العلاقة في التركيب ،فإذا وجدوا وجهاً فيه بعد أو لا يتسق مع المعنى القرآني لم يجيزوه على نحو ما جاء في هذه الآية .

٣ ـ ما يجوز فيه الجر:

١ ــ جر ﴿مُبَارَكًا﴾ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ ﴾ [١] :

أجاز الزجاج والنحاس والقرطبي في غير القرآن جر ﴿مُبَارَكًا﴾ على أنها صفة لـ ﴿بَيْتٍ﴾ [٢]، وجاء النصب فيها إمّا على أنّه حال والعامل فيه مقدّر في الظرف، أي: استقر ﴿بِبَكَّةَ مُبَارَكًا﴾ ، لأنّ التقدير الذي ببكة هو مباركاً [٣] ، أو أن يكون حالاً من الضمير في ﴿وُضِعَ﴾ على أنه أول بيت وضع بهذه الحال[٤] .

وردّ أبو حيان هذا التأويل لأنه لا يجوز الفصل بين العامل في الحال وبين الحال بأجنبي وهو الخبر، واستحسن ما ذهب إليه الزمخشري من أنّ العامل فيه مقدر في الظرف﴿بِبَكَّةَ﴾أي: استقر ببكة في حال بركته [٥]، وأجاز القرطبي في ﴿مُبَارَكًا﴾ الرفع في غير القرآن أيضاً على أن يكون خبراً ثانياً أو بدلاً من الذي أو على إضمار مبتدأ على تقدير وهو ﴿هُدًى لِّلْعَالَمِينَ﴾ .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٩٦ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن : ١ / ٢١٠ ,الجامع لاحكام القران١٣٩/٣.

(٣) ينظر : الكشاف : ١ / ٣٨٧ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٣ / ٢٢٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٣ / ٨ . وينظر : الكشاف : ١ / ٣٨٧ .

ويبدو أنّ أكثر العلمـــاء الذين وجّهوا النصب في ﴿ مُبَارَكًا ﴾ علـــى الحاليـــة اعتمدوا على المعنى اللغوي على نحو ما ذكروه من أن هذا البيت مغفرة للذنوب وكثير الخير لتضاعف العمل منه ، وعلى هذا لم يجيزوا الجر فيها [١] .

٢ ــ جـــر ﴿ طِبَاقًا ﴾ في قوله تعـــالى : ﴿ أَلَمْ تَرَوْاْ كَيْفَ خَلَقَ اللّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ [٢] :

أجاز النحاس (جر) ﴿ طِبَاقًا ﴾ فـــي غيـــر القـــرآن علـــى أنـــه نعـــت لـــــ ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾[٣] و ما لم يجزه النحاس استحسنه الفرّاء من قبل على أنه وجه جيّد امّا النصب عنده، فهو إمّا على تقدير: خلقهن مطابقات أو نعت لـــــ ﴿ سَبْعَ ﴾ [٤] ، أو أن تكون حـــالاً على معنى: ذات طباق فحـــذف (ذات) وأقـــــام (طبـــاق) مقامـــه [٥] وقرأ ابن أبي عبلـــة (طباق) بالجـــر على أنه نعت لـــــ ﴿ سَمَوَاتٍ ﴾ [٦]، ويبدو أن ماذهب إليه الفراء من إعراب (طباقاً) بالنصب على الحالية يمكـــن أن يوجه على أن هناك تشابهاً بين الحال والصفة ولهذا جمع بينهما سيبويه بقوله (هذا باب أجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن, وفـــد يـــستوي فيه أجراء الصفة على الاسم وأن تجعلـــه خبـــراً فتنـــصبه, فأمَّـــا مـــا اســـتويا فقوله:مررت برجل معه صقر صائدٍ به أن جعلته وصفاً وان لـــم تحملـــه علـــى

(١) ينظر: معاني القرآن، للفراء:١ /٢٢٧، الكشاف:١/ ٣٨٧، مفاتيح الغيب:٨/ ١٣٠ .
(٢) سورة نوح ، الآية : ١٥ .
(٣) ينظر : إعراب القرآن : ٣ / ٣٤٦ .
(٤) ينظر : معاني القرآن : ٣ / ١٨٨ .
(٥) ينظر :الجامع لأحكام القران: ٣٠٤/٨.
(٦) ينظر : المحرر الوجيز : ١٥ / ١٨ .معجم القراءات د.عبد اللطيف الخطيب ١٠٢/١٠

الرجل وحملته على الاسم المضمر المعروف نصبته فقلت :مررت برجل معه صقر صائداً به) [١].

أَمَّا قراءه ابن أبي عبلة بجر(طباقٍ) فتجوز أيضاً على أَنَّها صفة لـ(سموات) فضلاً عن النصب على أَنَّها صفة لـ(سبعَ) ويمكن أن يستدل على ذلك بما ذهب إليه ابن هشام (ت٧٦١هـ) في إعراب (الأعلى) في قوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[٢]، أمَّا صفة للاسم فتكون منصوبة أو صفة للرب فتكون مجرورة، لكن الكلام ليس على إطلاقه فالصفة لاتكون للمضاف إليه إلاَّ بدليل لان المضاف إليه إِنَّما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته[٣] ولهذا لم يجز النحاس الجر في طباق على أنها صفة لـ(سَمَٰوَٰتٍ).

يتضح مما سبق في هذه الآية أو في غيرها من الآيات التي وجهها العلماء توجيهات نحوية لم يجيزوها فيه إنّ كل اختيار أو أجازه أو منع قد جاء مناسباً لموقعه في الآية أو موافقاً للمعنى المقصود منها، وأنَّه على الرغم من موافقة ما أجازوه في غير القرآن للصنعة النحوية وانسجامه مع قواعدهم النحوية لم يتكلفوا في تخريج آياته وتوجيهها، ولم تأخذهم الصنعة النحوية إلى القول في القرآن الكريم بما لا يجوز فيه فيتكلفون بعيداً في توجيهها فكأنّهم في صنيعهم هذا يجعلون القرآن أَصلاً لصياغة القاعدة النحوية، وأساساً في قواعدهم، ولهذا وجدنا من يرد بعضهم على بعض رأياً، أو ينكره عليه خدمةً للقرآن الكريم على نحو ما عالجه البحث .

(١) الكتاب :٤٩/٢.

(٢) سورة الأعلى:١.

(٣) ينظر :مغني اللبيب٥٦٨/٢ .

What is Conceivable in Other Than the Glorious Quran Syntactic study

Asst. Prof. D.r.Khazal Fathi Zidan

Abstract

The focal point of the present paper is the phrase "it is conceivable in other than the glorious Qur'aan…," Which is one of the evaluative rules in Arabic syntax. The former phrase has been commonly repeated in Arabic linguistic literature, especially in reference to Meanings and Parsing of the Glorious Qur'aan. In such references, the scholars have analysed the Qur'aanic verses so as to choose their syntactic functions keeping the sacredness, meanings, and inimitability of the Glorious Qur'aan. The scholars have approved what is accepted and discarded what is not relying on some pretexts and evidences. If the scholars could not suggest aspect of the Qur'aanic verses, this might mean that such an aspect has no meaning, not available in Sharia, . as the present paper tackles.